

تقرير الحوكمة

ونؤكد لمساهميننا الكرام بأن مبادئ وسياسات الحوكمة التي نطبقها هي أساس لكل قرار يتم اتخاذه وأي إجراء يتم تنفيذه على مستوى مجموعة كيوتل.

عبدالله بن محمد بن سعود آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين موكلون بالإشراف على مجموعة كيوتل وإدارتها، ويستلزم إتمام هذه الواجبات المهمة الموضوعية والالتزام والخضوع للمساءلة من قبل شاغلي المناصب القيادية في الشركة.

يتمثل هدفنا بضمان تطبيق أعلى مبادئ الحوكمة والسلوكيات الأخلاقية في الشركة بأكملها. كما أننا نقوم بتطبيق أفضل الممارسات تماشياً مع متطلبات أسواق المال المدرجة فيها أسهم كيوتل.

قيم كيوتل وفلسفة حوكمة الشركات

يؤمن مجلس إدارة كيوتل بأن ممارسات الحوكمة الجيدة تساهم في الارتقاء بالقيمة التي تعود على المساهمين وتؤدي إلى المحافظة عليها وإلى زيادتها مستقبلاً، فتشكل المبادئ السليمة للحوكمة الأسس التي تبنى عليها ثقة المستثمرين، وهي مهمة للارتقاء بسمعة الشركة وتكريس اهتمامها بالتميز والنزاهة.

ومع مواصلة كيوتل لنموها السريع وتوسعها في العالم، فإنه من الضروري إثبات التزامها كشركة، واتباعها لقواعد المواطنة المؤسسية التي أكسبتها سمعتها القوية موطنها قطر، أمام أصحاب الأسهم والعملاء والموظفين، والمجتمعات التي تمارس عملها من خلالها، على حد سواء.

وتسعى كيوتل لأن تكون قائداً في مجال الحوكمة المؤسسية وسلوكيات الأعمال الأخلاقية، وذلك من خلال تطبيق أفضل ممارسات الشفافية وتحمل مسؤولية القرارات أمام مساهميها. ويشمل ذلك التقيد بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية، من خلال مراجعة بنية الحوكمة والممارسات المطبقة بشكل مستمر للتأكد من فاعليتها ومواكبتها للتطورات على الصعيدين المحلي والدولي.

دور مجلس الإدارة

يتمثل الدور الأساسي لمجلس الإدارة بتوفير القيادة المؤسسية للشركة في إطار من الثبات والحكمة التي تضمن التحكم والفعالية، وذلك لتتمكن من تقويم المخاطر والسيطرة عليها. وقد تم تعريف هذا الدور بالتفصيل من خلال الأنظمة الأساسية للمجموعة ودليل الحوكمة، بالإضافة إلى قانون الشركات التجارية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢.

ويتمتع مجلس الإدارة بمطلق الصلاحيات لإدارة كيوتل ومجموعتها، ويسعى لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل بإضافة المزيد من القيمة للمساهمين، مع الأخذ في الاعتبار استمرارية أعمال المجموعة بما يؤدي إلى تحقيق أهداف الشركة. وباعتبار كيوتل (شركة مساهمة قطرية) هي الشركة الأم لمجموعة كيوتل، وهي في الوقت عينه شركة عاملة في دولة قطر، فإن لمجلس إدارتها دوراً مزدوجاً.

وفي هذا الإطار، يضطلع مجلس الإدارة بمسؤوليات وواجبات أساسية، من بينها:

الرؤية والإستراتيجية: بما في ذلك تحديد وبلورة رؤية المجموعة وأهدافها، إضافة لأهداف كيوتل التي تعتبر أساساً لكل الأعمال والقرارات التي يتخذها المجلس والإدارة.

الإشراف على الإدارة: بما في ذلك تعيين وتحديد واجبات وسلطات وتقييم أداء وتحديد مكافأة الرئيس التنفيذي، وترشيح رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، وكبار المسؤولين بكيوتل ومجموعتها.

المالية والاستثمار: بما في ذلك مراجعة واعتماد التقارير والحسابات ومراقبة الموقف المالي لكيوتل ومجموعتها.

الحوكمة والتقييد بالنظم: بما في ذلك إعداد واعتماد قواعد حوكمة الشركات في كيوتل وتحديد إرشادات الحوكمة في مجموعة كيوتل.

التواصل مع أصحاب المصالح: بما في ذلك الإشراف على التقارير الخاصة بالمساهمين وأساليب التواصل.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن الإفصاح عن المعلومات للمساهمين في كيوتل بشكل دقيق وفي الوقت المناسب. ويمكن لجميع المساهمين الوصول للمعلومات المتعلقة بالشركة وبأعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم. كما تقوم الشركة بتحديث موقعها على الإنترنت بجميع الأخبار الخاصة بالشركة من حين لآخر، بالإضافة إلى ذكر هذه المعلومات في التقرير السنوي المقدم للجمعية العامة.

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة كيوتل من:

١	سعادة الشيخ/ عبدالله بن محمد بن سعود آل ثاني	رئيساً
٢	السيد/ علي شريف العمادي	نائباً للرئيس
٣	سعادة السيد/ محمد بن عيسى المهندي	عضواً
٤	السيد/ تركي محمد خاطر	عضواً
٥	السيد/ حارب مسعود الدرمكي	عضواً
٦	السيد/ ناصر راشد الحميدي	عضواً
٧	السيد/ حمد عبدالله الشامسي	عضواً
٨	السيد/ عزيز العثمان فخرو	عضواً
٩	السيد/ حمد سعيد البادي	عضواً
١٠	السيد/ طامي حجر أحمد البنعلي	عضواً

ويتم الإفصاح لأسواق الأوراق المالية في كل من قطر وأبوظبي، وهي الأسواق المدرجة بها أسهم كيوتل، وسوق المال في لندن حيث تتمتع كيوتل ببرنامج إيصال إيداع عالمي (GDR)، عن طريق التقارير الربع السنوية، والنتائج المالية السنوية الكاملة، وهو ما يعكس التزام كيوتل بالمواد والشروط الخاصة بالأسواق المالية حيث تدرج أسهمها.

اجتماعات مجلس الإدارة

دأبت الشركة في السنوات الماضية على عقد اجتماعات مجلس الإدارة بصورة منتظمة، بحيث لا يقل عددها عن (٦) اجتماعات خلال السنة المالية للشركة، وذلك تماشياً مع حكم المادة (١٠٣) من قانون الشركات التجارية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الإدارة عقد خلال عام ٢٠١١ تسعة اجتماعات.

واستناداً إلى دليل الحوكمة في الشركة، يتم في نهاية كل سنة تقييم ذاتي لأداء مجلس الإدارة. وبالنسبة للإدارة التنفيذية العليا فإن التقييم يتم وفقاً لنظام بطاقات الأداء المستهدف على مستوى الشركة، ومن ثم على مستوى القطاعات الرئيسية بالشركة.

تكوين مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء غير تنفيذيين، يتم تعيين خمسة منهم من قبل حكومة قطر، بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة، أما الخمسة الآخرون فيتم انتخابهم من خلال تصويت سري أثناء انعقاد اجتماع الجمعية العمومية. ويحق للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن (١) بالمائة من رأسمال الشركة تزكية مرشحين لعضوية مجلس الإدارة. وتبلغ مدة العضوية في مجلس الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد.

وتعطي المادة (٤١) من النظام الأساسي للشركة المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن عشر رأس المال، الحق في الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العامة، كما يحق للذين يمتلكون ما لا يقل عن (١) بالمائة من رأسمال الشركة تزكية مرشحين لعضوية مجلس الإدارة.

كما تنتهج الشركة مبدأ الفصل في المناصب حيث يشغل سعادة الشيخ/ عبدالله بن محمد بن سعود آل ثاني منصب رئيس مجلس الإدارة، ويشغل الشيخ/ سعود بن ناصر آل ثاني منصب الرئيس التنفيذي

لكيوتل، حيث يضطلع بمسؤولية أعمال كيوتل في قطر، كما يشغل الدكتور/ ناصر محمد معرفيه منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة كيوتل، التي تقوم بدورها بالإشراف على أعمال مجموعة كيوتل.

يقوم مجلس الإدارة كل عام بتقييم أدائه وأداء لجانته، ووفقاً لبعض المتطلبات الخاصة، يتم وضع برامج تطويرية خاصة لكل عضو بالمجلس. وفي حال حدوث عجز واضح من قبل أحد الأعضاء من حيث الأداء ولم يتم معالجته في الوقت المناسب، يحق لمجلس إدارة كيوتل اتخاذ الإجراءات التي يقرها القانون وحوكمة الشركات. وبالإضافة إلى ذلك، تُقيم الإدارة التنفيذية بصورة سنوية بناءً على بطاقة تقييم مؤسسية وبطاقة تقييم لقطاع الأعمال.

ولدى المجلس سياسة تضمن سرية وسلامة التقارير حول أي حدث أو فعل غير قانوني يتعلق بسلوكيات الموظفين والمعايير العامة للأداء، وقد تم توضيحها في كتيب قواعد الأخلاق والسلوك المهني.

أنشطة مجلس الإدارة في عام ٢٠١١

حقق مجلس إدارة كيوتل في عام ٢٠١١ عدداً من الأهداف المهمة في الحوكمة، وأشرف على تنفيذ عدد من المبادرات المهمة بنجاح، بما في ذلك:

- اعتماد سياسة إدارة المخاطر في الشركة (ERM) والمطبقة على مستوى المجموعة.
- اعتماد عدد من القرارات الفنية المتعلقة بفرص استثمارية.
- إكمال العمل في إعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة.
- إعداد تقرير لهيئة قطر للأسواق المالية حول التقييد بنظام الحوكمة للشركات المدرجة، وتعيين مسؤول عن التقييد بمعايير حوكمة الشركة في كيوتل ومجموعتها.

دور اللجان التابعة لمجلس الإدارة

في عام ٢٠١١، ولإتاحة المجال لتكون عملية صنع القرار أكثر فاعلية، ولدعم الرؤية فيما يتعلق بحوكمة الشركة، أعاد مجلس إدارة كيوتل تشكيل لجانه، بحيث أصبحت ثلاث لجان أساسية هي اللجنة التنفيذية، ولجنة التدقيق، ولجنة المكافآت والترشيحات.

تتألف كل لجنة من أربعة من أعضاء المجلس على الأقل يعينهم المجلس، أخذاً في الاعتبار خبرات ومؤهلات كل عضو من أعضاء المجلس المشاركين في اللجان. ويحق للمجلس استبدال أعضاء اللجان في أي وقت.

ولكل لجنة من لجان مجلس الإدارة ميثاق مكتوب يوضح مسؤولياتها وواجباتها وصلاحياتها. وفيما يلي جدول يوضح تشكيل اللجان التابعة للمجلس:

اللجنة	إسم عضو مجلس الإدارة	منصب العضو في اللجنة
اللجنة التنفيذية	سعادة الشيخ/ عبدالله بن محمد بن سعود آل ثاني	رئيس اللجنة
	السيد/ علي شريف العمادي	نائب الرئيس
	السيد/ عزيز العثمان فخرو	عضو
	سعادة السيد/ محمد بن عيسى المهندي	عضو
	السيد/ حارب مسعود الدرمكي	عضو
لجنة التدقيق	السيد/ تركي محمد الخاطر	رئيس اللجنة
	السيد/ ناصر راشد الحميدي	نائب الرئيس
	السيد/ حمد سعيد البادي	عضو
	السيد/ طامي حجر البنغلي	عضو
لجنة المكافآت والترشيحات	سعادة السيد/ محمد بن عيسى المهندي	رئيس اللجنة
	السيد/ تركي محمد الخاطر	نائب الرئيس
	السيد/ ناصر راشد الحميدي	عضو
	السيد/ طامي حجر البنغلي	عضو

اللجنة التنفيذية

تهدف اللجنة إلى ضمان إتمام عملية اتخاذ القرار على المستويات العليا لتحقيق أهداف الشركة بطريقة مرنة وفي الوقت المناسب وفقاً للصلاحيات الممنوحة أو المفوضة من قبل مجلس الإدارة إلى اللجنة.

كما أن اللجنة مكلفة بدراسة المسائل التي تحتاج إلى مراجعة تفصيلية وعميقة قبل رفعها لمجلس الإدارة لاتخاذ قرار نهائي بشأنها. بالإضافة إلى أنها تعكف على مراقبة تنفيذ إستراتيجية كيوتل والأسلوب المتبع لاعتماد الاستثمارات المالية والإستراتيجية.

وقد أنجزت اللجنة عدداً من الأعمال المهمة في عام ٢٠١١، منها:

- راجعت التوصيات الخاصة بإرساء العقود، واتخذت القرارات المناسبة بشأنها.

- راجعت عملية شطب قيمة الأصول الثابتة والخاضعة للجرد، واتخذت القرارات المناسبة بشأنها.

- عقدت اللجنة أربعة اجتماعات في عام 2011.

لجنة التدقيق

تساعد اللجنة مجلس الإدارة على القيام بمهامه الإشرافية والرقابية لضمان سلامة البيانات المالية للشركة. وتقدم المشورة لمجلس الإدارة حول كفاية وفعالية نظم التحكم الداخلي والترتيبات التي يجب اتخاذها لإدارة المخاطر. كما أن اللجنة مكلفة بضمان استقلالية وموضوعية وظائف التدقيق الداخلي والخارجي.

وكذلك تقوم اللجنة بمراجعة عمليات التدقيق الداخلي السنوي وتقارير المدققين. كما تقوم بإعداد التقارير حول المسائل الناشئة عن التدقيق والمتعلقة بالشركة والشركات التابعة لها، بما في ذلك ردة فعل الإدارة، ومستوى التعاون وتوفير

المعلومات خلال عملية التدقيق، وتقرير مدى فائدة التدقيق مقابل تكلفته. وتعمل اللجنة أيضاً على وضع قنوات اتصال بين الإدارة التنفيذية والمدققين الداخليين والخارجيين.

وقد أنجزت اللجنة عدداً من الأعمال المهمة في عام ٢٠١١، منها:

- استعرضت تقرير التدقيق الداخلي الفصلي والسنوي.

- استعرضت خطة التدقيق الداخلي السنوية.

- راجعت جميع البيانات المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة.

- قدمت الدعم للإدارة في دراسة النواحي الرئيسية للمخاطر وخطط التدقيق.

- عقدت اللجنة ستة اجتماعات في عام ٢٠١١.

لجنة المكافآت والترشيحات

تعمل لجنة التعويضات والترشيحات على مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مهامه ومسؤولياته فيما يتعلق بترشيح وتعيين أعضاء مجلس إدارة كيوتل ومجالس إدارات الشركات التابعة، وتحديد مكافأة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس، وكذلك مكافأة الإدارة التنفيذية العليا والموظفين. وتساهم اللجنة أيضاً بتقييم أداء المجلس.

وقد أنجزت اللجنة عدداً من الأعمال المهمة في عام ٢٠١١، منها:

- استعرضت اللجنة مسودة ميثاق اللجنة، كما وافقت على اختصاصاتها وصلاحياتها.

- وافقت على الشروط الخاصة بتعيين أعضاء مجلس الإدارة.

- درست وقامت بالعديد من التعيينات في إدارات ومجالس إدارة الشركات التابعة.

- عقدت اللجنة أربعة اجتماعات في عام ٢٠١١.

إدارة الحوكمة ولجنة الحوكمة

تأسست إدارة الحوكمة في الشركة في عام ٢٠٠٨، وتقع على عاتق الإدارة مسؤولية مساعدة الإدارة ومجلسها في ضمان فعالية وتطبيق ممارسات وسياسات حوكمة الشركات عبر كيوتل ومجموعتها.

ولضمان المراقبة المستمرة ومتابعة المسائل والسياسات المتعلقة بحوكمة الشركة، تم تأسيس لجنة لحوكمة الشركات يرأسها المستشار القانوني لمجموعة كيوتل، وتتألف من اثنين من أعضاء القسم القانوني بمجموعة كيوتل، وسكرتير مجلس إدارة كيوتل قطر، والمستشار القانوني لكيوتل قطر، ومدير إدارة التدقيق الداخلي لكيوتل قطر، والمدير المالي بمجموعة كيوتل، ومدير علاقات المستثمرين بكيوتل قطر وهو المسؤول عن تطبيق القواعد والقوانين.

وقد أنجزت إدارة الحوكمة عدداً من الأعمال المهمة في عام ٢٠١١، منها:

- مراجعة وبلورة ونشر أدلة الحوكمة في الشركات التابعة لكيوتل.
- صياغة برنامج تدريب للموظفين حول التقييد بالأخلاقيات، وتنظيم مجموعة من الدورات وورش العمل تناولت الالتزام بالأخلاقيات في كيوتل ومتابعة تطبيقها عبر كل شركات المجموعة.
- صياغة برنامج تدريب لممثلي كيوتل في مجالس إدارات الشركات التابعة لكيوتل.
- مساعدة المجلس في التقييم السنوي وفي تقييم الالتزام بأخلاقيات وسلوكيات العمل.

أهداف التدقيق الداخلي وأنشطته

تقدم إدارة التدقيق الداخلي في كيوتل خدمات استشارية مستقلة وموضوعية، تمت صياغتها بشكل يساهم في إضافة المزيد من القيمة وتحسين عمليات كيوتل. ويتم تنفيذ هذه المهام

تحت إشراف لجنة التدقيق. وتوجد تعليمات واضحة من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية إلى كل وحدات العمل للقيام بأعمالهم بالتوافق مع أنظمة المراجعة المالية الخارجية والداخلية والرد على أية قضية أو موضوع يطرحه المدققون.

وقد أنجزت إدارة التدقيق عدداً من الأعمال المهمة في عام ٢٠١١، من أهمها:

- القيام بالتدقيق في مجال العمليات وتقنية المعلومات والأنشطة الفنية للشركة، وذلك وفقاً للخطة السنوية المعتمدة لعام 2010.
- المساهمة في تطوير السياسات والنظم بالاشتراك مع الإدارة.
- تقديم الدعم والمساعدة في تأسيس لجنة التدقيق، وتحديد وظائف التدقيق الداخلي.
- القيام بدور المنسق بين المدققين الخارجيين، وديوان المحاسبة الحكومي، والإدارة.
- تقديم الدعم لوظائف التدقيق الداخلي في الشركات التابعة للمجموعة.
- ولضمان الشفافية والمصادقية، يتم التحقيق في الأمور التي تسترعي انتباه المدقق الداخلي أو الخارجي أو فريق المحاسبة بشكل منفصل بناءً على طبيعة هذه الأمور.
- وفي هذا الإطار، فإن المراقبة والإشراف على مستوى المجموعة تجمع خطوياً منفصلة للتشغيل الإستراتيجي والمراقبة المالية في مراجعة شاملة لكل واحدة من الشركات التابعة. ويتم ذلك وفقاً لدورة منتظمة من زيارات واجتماعات تعقدها الإدارة التنفيذية للمجموعة مع الإدارة التنفيذية للشركات التابعة، ويدعم ذلك جدول محدد لتقارير الأداء الداخلية. ويعتبر هذا التفتيش المفصل عن أداء كل شركة عاملة أساساً للمعلومات التي تقدم

للمساهمين من خلال التقارير الفصلية أو السنوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجموعة تراجع وتعلق على قرارات وأعمال مجالس الإدارة ولجان التدقيق في كل شركة تابعة. فإجراءات المراقبة والإشراف تختلف في كل شركة تابعة عن الشركة الأخرى، بشكل يعكس تفويض الصلاحيات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكل شركة من الشركات، غير أن جميع الشركات مطالبة بالالتزام بإصدار التقارير على مستوى المجموعة وفق ما هو متوقع منها.

إن إجراءات توحيد موثائق لجنة التدقيق السابقة الذكر ستضمن بأن توكل لجميع لجان التدقيق مهمة الإشراف على نظام رقابة داخلي يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

إدارة المخاطر والتحكم الداخلي

وضعت كيوتل نظاماً للمراقبة والإدارة والتحكم بالمخاطر الداخلية والذي يعمل على حماية استثمارات الشركة وعملياتها في داخل وخارج قطر. وقد صمم هذا النظام للقيام بالآتي:

- تحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر.
- إبلاغ مجلس الإدارة بالتغييرات الفعلية التي تطرأ على المخاطر التي قد تواجهها كيوتل.

ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية وضع نظام إدارة المخاطر ومراجعة فعالية تطبيق ذلك النظام في كيوتل والمجموعة. وتقع على الإدارة مسؤولية تحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر المادية بشكل منتظم في الشركة بأكملها. ويشمل ذلك النظام أنظمة التقييد والتحكم الداخلية المطبقة في الشركة.

كما أن لدى الشركة ضوابط محكمة ونظم متأصلة تحكم دخولها في صفقات وعلاقات مع أطراف ذات صلة.

وفي هذا السياق، فإن مجموعة كيوتل تطبق سياسة لإدارة المخاطر على مستوى المجموعة بأكملها. وتتمثل الجوانب الرئيسية لهذه السياسة

باستعراض مجلس إدارة المجموعة، وبدعم من لجنة التدقيق وإدارة التدقيق الداخلي، وبشكل سنوي لكافة المخاطر التي قد تواجه كيوتل والشركات العاملة التابعة لها. وتؤول مسؤولية تحديد المخاطر التي قد تواجه أي من هذه الشركات إلى إدارتها التنفيذية وإلى موظفيها، فيما تضطلع إدارة المخاطر للمجموعة بتفحص وتدقيق تقييمات المخاطر التي تم تحديدها وسبل علاجها. وفي هذه المهمة، يقدم التدقيق الداخلي الدعم لإدارة المخاطر في المجموعة. ويعتبر جميع المخاطر والإجراءات المخطط لاتباعها لتخفيف آثار المخاطر موجودة ضمناً في الإجراءات السنوية لتخطيط إستراتيجية المجموعة.

إن الإجراءات الخاصة بالمسؤولية المتعلقة بتحديد وإدارة المخاطر تختلف بين الشركات التابعة من شركة لأخرى، غير أن هذه الإجراءات تخضع في الوقت الحالي لعملية توحيدها بدءاً من مراجعة وتعديل موثائق لجنة التدقيق في الشركات التابعة لضمان أن تكون لجان التدقيق موكلة وبشكل دائم بالإشراف على إدارة المخاطر في الشركات التي تتبع لها. ويتم جمع قياسات مالية عالية المستوى على مستوى المجموعة وفقاً للبرامج الزمنية المتكررة، والتي قد تكون شهرية، أو فصلية، أو سنوية، استناداً إلى التفاصيل الخاصة بتلك القياسات التي توفر مؤشراً للمخاطر التي تواجه كل شركة عاملة، مع توجيه اهتمام خاص لمسألة السيولة واحتياجات التمويل ودرجة التحمل لتتمكن من التعامل مع ما هو غير متوقع. كما تعمل الشركة في الوقت الحالي على تحديث أساليبها لكي تتمكن من جمع مزيد من البيانات الأكثر تفصيلاً والمتعلقة بإدارة المخاطر بشكل مستمر، وقد بدأت الشركة بالفعل في دراسة عروض منتجي الأنظمة الآلية التي يمكن استخدامها على مستوى المجموعة لتجميع وإدارة مخازن البيانات الخاصة بالمخاطر التي تم تحديدها، والإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهتها والتصدي لها.

وتعمل إدارة التدقيق الداخلي على تحليل فعالية إدارة المخاطر في كيوتل والتقييد الداخلي وأنظمة

نشرها في الموقع الإلكتروني والتقارير السنوية التي تكون متاحة لكافة المساهمين، بالإضافة إلى تمكينهم من الحصول على كافة المعلومات التي تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم. وقد تمت الإشارة ضمناً في المادة (٤٨) من النظام الأساسي للشركة على حقوق صغار المساهمين في الشركة بقولها "قرارات الجمعية العامة الصادرة طبقاً لنظام الشركة ملزمة لجميع المساهمين حتى الغائبين منهم والمخالفين في الرأي وعديمي الأهلية أو ناقصيها".

السياسة المتبعة في توزيع الأرباح

يوصى بتوزيع الأرباح من قبل مجلس الإدارة وبناءً على قرار الجمعية العامة للشركة في اجتماعها العادي السنوي وذلك في ضوء أحكام المادة (٥٣) من النظام الأساسي للشركة.

ختاماً، نشير إلى أن الشركة خلال عام ٢٠١١ قامت بالعديد من المهام والواجبات لعل أهمها وأبرزها في هذه الفترة هو البدء بإنجاز المرحلة الأولى من مشروع الألياف الضوئية في قطر والذي يهدف لربط المنازل في دولة قطر بواسطة وصلات من الألياف الضوئية خلال السنوات الثلاث المقبلة. كما تم تدشين خدمات "موبايل موني" التي تعزز كيو تول من خلالها توفير الخدمات المالية عبر الهاتف النقال كالتحويلات المالية والدفع عبر الجوال وإعادة شحن رصيد الخدمات الهاتفية.

وبالإضافة إلى ذلك وقعت كيو تول اتفاقية توفر بموجبها محطة استقبال لكابل (GBI) في قطر والتي من خلاله سيتم ربط قطر مع نظام الكابلات كما سيربط النظام جميع دول منطقة الخليج ببعضها البعض، وسيوفر أيضاً ارتباطاً بأوروبا وآسيا.

أعد هذا التقرير بواسطة الإدارة القانونية في مجموعة كيو تول، وإدارة علاقات المستثمرين وضابط الامتثال في الشركة، وذلك بعد التنسيق مع كافة جهات الاختصاص بالشركة كل بحسب اختصاصه، وبالرجوع لكافة مصادر المعلومات كالنظام الأساسي ودليل الحوكمة.

التحكم، بالإضافة إلى فعالية تنفيذها. ولم يتم الإبلاغ عن حدوث أي اختراقات في عام ٢٠١١ من قبل المدقق الداخلي.

وقد أنجزت إدارة التدقيق عدداً من الأعمال المهمة في عام ٢٠١١، من أهمها:

- إستكمال مشروع قادته شركة خارجية لتحديد المخاطر في كيو تول.

- وضع سياسة للتحكم في المخاطر التي تواجه الشركة (ERM) تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

- يجري العمل على إنشاء وظيفة للتحكم في المخاطر (ERM) لتنفيذ سياسة المخاطر التي تواجه الشركة.

تقيد الشركة بنظام التدقيق الداخلي والخارجي

قامت الشركة بتعيين مراقب حسابات خارجي (المدقق الخارجي)، وتعمل الشركة على التقيد بأنظمة التدقيق الداخلي والخارجي، فهناك قرارات وتعليمات واضحة من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية العليا تؤكد على ضرورة تقيد كافة قطاعات وإدارات الشركة بنظام التدقيق الداخلي والخارجي ومعالجة كافة الحالات التي يتم رصدها من قبل المدققين.

وفيما يتعلق بالتقارير الفنية والمحاسبية، فهناك بعض الملاحظات التي ترد في تقارير المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وديوان المحاسبة ويتم معالجتها بالطريقة المناسبة لكل منها.

كما أن لدى الشركة سياسة تضمن للموظفين الحماية والسرية في حال إبلاغهم عن أية عمليات مشبوهة، وقد ضمنت هذه السياسة في مدونة الأخلاق وقواعد السلوك المهني.

إتاحة المعلومات

تضمن الشركة لجميع المساهمين حق الإطلاع على كافة المعلومات والإفصاحات ذات الصلة من خلال